جمهورية العراق

وزارة الاسكان والتعمير

اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية

# التقرير الوطني لمتابعة أجندة الموئل

( أسطنبول + ٥ )

آب — ٢٠٠٠

جدول المحتويات

**********

- المقدمة
- الفصل الاول : المأوى
- الفصل الثاني : التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر
- الفصل الثالث : أدارة البيئة
- الفصل الرابع : التنمية الاقتصادية
- الفصل الخامس : الأدارة الجيدة
- الفصل السادس : التعاون الدولي
- الفصل السابع : العمل والمبادرات المستقبلية

# المقـــدمـــــة

**********************

يعتبر العراق من الدول الرائدة في مجال المساهمة بأنشطة مركـــز الامـــم المتحدة للمستوطنات البشرية ، فقد ساهم وبشكل فاعل بأعمال المؤتمر الاول الـــذي عقد في فانكوفر / كندا في العام ١٩٧٦، وشكل في وقت مبكر اللجنـــة الوطنيـــة للمستوطنات البشرية، وساهم العراق بكافة الاجتماعات الدورية للجنة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، ولغاية عام ١٩٩٠ .

وتعذر بعد ذلك المشاركة بهذا النشاط بسبب ظروف الحصار المفروضـــة على العراق . الا أن المشاركة أقتصرت ومنذ العام ١٩٩٦ على حضور بعـــض الانشطة الاقليمية على المستوى العربي ، والتي يمولها مركـــز الامـــم المتحـــدة للمستوطنات البشرية .

أن التقرير المرفق هو جزء من أنشطة متواصلة تمارسها اللجنة الوطنيـــة في العراق في مجال متابعة أجندة المؤتمر الثاني الذي عقد فـــي أســـطنبول العـــام ١٩٩٦ ، وقد أعد وفق النموذج الدولي لأعداد التقارير وبسبعة فصـــول تنـــاولت محاور ، المأوى ، التنمية الاجتماعية ، أدارة البيئة ، التنمية الاقتصاديـــة ، الادارة الجيدة ، التعاون الدولي ، المبادرات المستقبلية .

# الفصل الاول : الماوى

************************

## ١ - توفير ضمان الحيازة :

أن القوانين العراقية النافذة تكفل الحصول على قطعة أرض بغض النظر عن الجنس او الدين او القومية ولكل مواطن عراقي ذكرا" كان ام انثى ، ولاتوجد محددات تحول دون حيازة المراة في العراق على السكن الملائم ، حق الحيازة مضمون من خلال مختلف أساليب التصرفات العقارية بيعا" او شراءا" او أرثا"..الخ) .

## ٢ - تعزيز الحق في سكن ملائم :

كما تكفل القوانين العراقية حق جميع المواطنين للسكن الملائم دون تمييز لاي من الاعتبارات المشار اليها انفا" ، فالسياسات الاسكانية في العراق ، أقرت مبدأ توفير وحدة سكنية ملائمة لكل عائلة عراقية ، وان مخطط الاسكان العام حدد الحاجة السكنية في العراق بـ(٣،٣٨٠) مليون وحدة سكنية لغاية العام /٢٠٠٠ .

وان معدل الاشغال السكني ونتيجة هذه السياسات التنموية بلغ في نهاية عقد الثمانينيات (٢ر١) عائلة لكل وحدة سكنية على أمل أن يكون الهدف في عام /٢٠٠٠ ، وحدة سكنية واحدة لكل عائلة .

الا أن خاروة ، الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ العام /١٩٩٠، ولحد الان ، ادت الى تردي الرصيد السكني الحالي ( نتيجة الاندثار ، نقص الخدمات ، وقلة التعويض للوحدات السكنية ) مما ادى الى ارتفاع الكثافة السكنية الى (٥ر١) عائلة للوحدة السكنية الواحدة . وتقديرا" من حكومة جمهورية العراق لاهمية موضوع السكن ، فقد اقرت مؤخرا" مجموعة من السياسات التي تهدف الى تنشيط قطاع أنتاج السكن والتشييد ، من خلال جملة من الاجراءات ، بالاستفادة من نشاط وزارات الدولة المنتجة لمستلزمات السكن ، وما قد توفره مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة بموجب صيغة النفط مقابل الغذاء من بعض المستلزمات والمواد الاولية التي تحتاجها عملية بناء الدور .

فضلاً" عن ذلك ، فأن هناك برنامج طموح للمباشرة بتنفيذ وحدات سكنية في مواقع منتخبة ضمن مدن العراق المختلفة ٠

## ٣- توفير فرص متساوية للحصول على الارض :

كنتيجة لمبدأ ضمان الحيازة في العراق ، فأن حق الحصول على أرض سكنية متاح للجميع ، وان سياسة الارض السكنية ومنذ عقد الستينات ، تعطي الاولوية لتوفير أراضي سكنية لذوي الدخل المحدود وبأسعار رمزية ، كما تستخدم هذه السياسة في أعادة توزيع الكثافات السكانية في القطر من خلال أعطاء الاولوية للمدن الاقل تطوراً" لضمان التوزيع المكاني للسكان وجذب النشاط الاقتصادي بذلك الاتجاه ٠

أن تبني هذه السياسة ادى خلال عقد التسعينات الى توزيع أكثر من ٥٠٠ الف قطعة أرض سكنية ، ويجري العمل حالياً" على تخصيص ٣٠٠ الف قطعة سكنية لذوي الدخل المحدود وموظفي الدولة مع توفير فرصة للحصول على مواد ومستلزمات البناء بالاسعار المدعومة ، وتامين خدمات البنى الارتكازية لمواقع هذه الاراضي المخصصة ، أضافه الى السعي لتوفير الائتمانات بشروط ميسرة ٠

## ٤-تعزيز فرص متساوية للحصول على الائتمانات :

أن مبدأ توفير الفرص لمنح ائتمانات ميسرة لكافة شرائح المجتمع ( وبالذات ذوي الدخل المحدود ) قد طبق في العراق منذ عدة عقود ، ونفذت مئات الاف من الوحدات السكنية بموجب الائتمانات المقدمة للمواطنين والتي وصلت الى حوالي ٨٠% من كلفة الوحدة السكنية في حينه ، وبدون فوائد ٠

أن هذا المبدأ توقف نتيجة فرض الحصار على القطر، ويجري حالياً" دراسة موضوع اعادة تفعيل هذا المبدأ ، وبأسس جديدة للاقراض السكني وأعادة تفعيل دور المصرف العقاري سابقاً".

## ٥- تعزيز الحصول على الخدمات الاساسية :

أن تأمين الخدمات الاساسية للاحياء السكنية ، كان ولايزال من مسؤولية الدولة ، حيث يتم تأمين مختلف الخدمات ( ماء ، كهرباء ، هاتف ، طرق ، خدمات مجاري ، صرف صحي ، بلدية ، تربوية ، صحية ، ...الخ ) ٠ من قبل الدولة وبشكل مركزي ، وتستوفى عن الاستخدام أجور رمزية ٠

وبسبب استمرار ظروف الحصار والعدوان المستمرين على العراق ( التي طالت هذه الخدمات او بعضها بشكل مباشر ) ، فقد تدهورت هذه الخدمات وبشكل ملحوظ ، مما انعكس على الواقع الصحي والبيئي في المدن والمستوطنات البشرية كافة ، على الرغم من حملات ومشاريع خدمات البنى الارتكازية التي نفذت خلال هذه الفترة والتي حدت بالبيئتها لتقليل التدهور الحاصل في هذه الخدمات .

أن موضوع اعادة تجهيز هذه الخدمات للاحياء السكنية القائمة ، ومناطق التوسع الجديدة وبالمواصفات المطلوبة ، مرهون برفع الحصار وتوفير الالتزامات اللازمة لذلك .

## الفصل الثاني : التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر

### ٦ - توفير فرص متساوية لحياة صحية وآمنة :

أن تأمين فرص متساوية لحياة صحية وآمنة في العراق يتكون من خلال الاجراءات التالية :-

- في ظل ظروف الحصار ، وبهدف تأمين حصول كافة المواطنين على حصص متساوية من الغذاء والدواء ، فقد اعتمدت الدولة نظام البطاقة التموينية والدوائية ، وعلى الرغم من عدم كفاية حصص الغذاء والدواء ، الموردة الى العراق ، قبل وبعد مذكرة التفاهم ( برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ) ، فانه يمثل الوسيلة الوحيدة لضمان حصول كافة شرائح المجتمع على الغذاء والدواء .
- هناك فرص متساوية لجميع العراقيين للحصول على الخدمات التعليمية والصحية ، ولاتزال مجانية التعليم والتعليم الالزامي نافذة في العراق بالرغم من الظروف الصعبة التي يسببها الحصار .
- حق المواطنين كافة في الحصول على خدمات البنى الارتكازية الاساسية والمتمثلة بالماء والكهرباء والاتصالات بأجور رمزية تتناسب مع القدرة على الدفع وكثافة استخدام الخدمة المعينة حيث تتزايد مع ازدياد الاستخدام .
- المساواة في الحصول على فرص العمل .

- أن المخططات الاساسية العامة المعتمدة من قبل الدولة والتي تقع على اساس مبدأ الاستدامة والتي يستوعب الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئة ، تؤمن هي الاخرى الفرص الاستثمارية لكافة المواطنين في الاستفادة من مختلف استعمالات الارض في المدينة .

## ٧- تعزيز الاندماج الاجتماعي ودعم الفئات الضعيفة والمحرومة :

كفل قانون الرعاية الاجتماعية تأمين الرعاية الاجتماعية لجميع المستحقين خلال حياتهم ، وأسرهم بعد وفاتهم . وتوفير التعليم والتأهيل الاجتماعي والمهني لمختلف فئات واعمار المعوقين ، بما يضمن مساهمتهم في عملية التنمية ، وحسب قدراتهم وذلك ببناء القدرات للفئات الضعيفة والمحرومة لايجاد الفرص التشغيلية والدعم المادي من خلال القروض التي تمنحها مشاريع التأهيل المجتمعي .

اضافة الى تعزيز الاندماج الاجتماعي للشرائح المحتاجة ، بتوفير الرعاية الاجتماعية لهم ، بتخصيص (( راتب رعاية الاسرة )) للارامل ، والمطلقات ، والعاجزين عن العمل ، والقاصرين ، مع ايواء الايتام في دور الدولة بهدف ضمان رعايتهم اجتماعيا وتربويا .

وبسبب الحصار تدني مستوى الخدمات لبعض دور الدولة ورعاية الايتام في بعض المدن ، فقد خطت الدولة باتجاه تكليف كل وزارة في الدولة بتبني مشروع دعم وتأهيل احد دور الايتام في كل محافظة من محافظات العراق ، وتوفير مستلزماته وخدماته كافة .

ولمزيد من الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمحرومة ، شكلت هيئات ولجان خاصة تعنى بشؤونهم الاقتصادية والاجتماعية والتأهيلية مثل :-

أ-هيئة رعاية الطفولة ، التي تهدف الى تنمية الطفل من النواحي الصحية والتربوية والثقافية ، وتأمين الحماية اللازمة له .
ب-اللجنة الوطنية لكبار السن .
ج-اللجنة الوطنية العليا لاستراتيجية النهوض بالمرأة العراقية ، والتي تهدف الى معالجة قضايا المرأة على قاعدة التوازن بين الحقوق والواجبات والتكامل في الادوار بين عناصر المجتمع .
د-مجلس رعاية الاحداث ، والذي يهدف الى وضع السياسات الاخلاقية الخاصة بجنوح الاحداث وتحديد الاجراءات ، ووضع التوصيات لتوفير الحماية الاجتماعية من ظاهرة جنوح الاحداث .
هـ-لجنة الخبير للعمل الاجتماعي ، والتي تهدف الى اشراك الميسورين في توفير بعض مستلزمات عمل دور الدولة ومعاهد المعوقين .

## ٨- تعزيز المساواة بين الجنسين في تنمية المستوطنات البشرية :

المرأة في العراق ، حقيا مثل حق الرجل ابتداءا" من التعبير بالرأي ، الحصول على فرص متساوية في العمل والتشغيل والتعليم والحيازة ، وفي تسلم أي عمل او مسؤولية وظيفية ، وبما ينسجم مع مؤهلاتها وأختصاصها . وليس هناك تشريع او قانون في العراق يمنع المرأة من ممارسة أعمال مماثلة للرجل ، كما أن للمرأة حق مساوي للرجل في الانتخاب والترشيح للتمثيل في مجالس ، الشعب المحلية والمركزية والاتحادات المهنية والنقابات والجمعيات العلمية والاجتماعية الاخرى .

وانطلاقا" من الحق الكامل للمرأة ، فقد مارست المرأة في العراق دورا" مهما" في تنمية المجتمعات المحلية سواء في المدن او القرى ، ويمكن ابراز أهم مساهمات المرأة من خلال الاتحاد العام لنساء العراق بالاتي:-

**- في مجال التوعية والتثقيف الصحي والبيئي :**

فقد قام الاتحاد بأنشطة متعددة في مجال التوعية الصحية ، واستخدم من خلالها آليات عمل متنوعة تمثلت بتوزيع نشرات من أصدارات وزارة الصحة وجمعية تنظيم الاسرة ، واصدار بوسترات وتنظيم ندوات صحية ولقاءات نقاشية وزيارات ميدانية لنسمة منزل العوائل ، مع تقديم نصائح وتوجيهات الاذاعة والتلفزيونية .

**- في مجال حملات التلقيح :**

للمرأة مساهمة في التوعية لحملات التلقيح للاطفال ضد الامراض السارية ، مع مشاركتها الفاعلة في تنفيذ هذه الحملة بكوادرها النسوية المتخصصة .

**-في مجال التوعية البيئية :**

عقد الاتحاد الاف الندوات في مجال التوعية بأهمية النظافة الشخصية ، وحفظ الغذاء بطريقة صحية ، وأساليب التخلص من القمامة بطريقة سليمة ، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية والاستغلال الامثل للمياة وكيفية تعقيمها وأستخدامها في المناطق التي لا تتوفر فيها خدمات الماء الصالح للشرب بشكل يسير وأعادة النظر بطرق تصريف المياة الى الانهر وتأهيل وحدات المعالجة .

-في مجال توفير فرص عمل للنساء :

يعمل الاتحاد على توفير فرص عمل للنساء من خلال المحاور التالية :
-محور أيجاد فرص العمل للنساء وحسب مؤهلاتهن الثقافية والعلمية
-محور دعم مشروع الاسر المنتجة ، وأقامة معارض دائمية لبيع منتجاتها، وتوفير المشاريع الصغيرة لهذه الاسر .

## الفصل الثالث : ادارة البيئة

**************************

### ٩- تعزيز أنشاء هيكل أستيطاني أكثر توازنا" من الناحية الجغرافية :

اكدت سياسات التنمية في العراق ومنذ منتصف السبعينات أهمية البعد المكاني لنشر ثمار التنمية على عموم محافظات القطر، وخلق نوع من التوازن بين المناطق الحضرية والريفية وبما يتناسب والامكانات التنموية لكل محافظة أو منطقة . وقد تمثلت هذه السياسات بنشر المشاريع التنموية على المحافظات كافة ، وكذلك المؤسسات التعليمية والصحية وتعزيز الخدمات في المناطق الريفية ، بما في ذلك خدمات الماء والكهرباء والطرق الريفية ، أضافة الى التشجيع الكبير ( خلال العقد الاخير ) الذي لقيه القطاع الزراعي .

ونتيجة لهذه السياسة التنموية والتي تعززت بمرور الزمن فقد تحققت خطوات واضحة بأتجاة تخفيف التركيز السكاني العام والسكان الحضر بشكل خاص في المدن الكبرى وقد تمثل ذلك :

أولا":

تناقص حصة مدينة بغداد من السكان الحضر في القطر من ( ٣٦% ) عام ( ١٩٧٧ ) الى ( ٢٨% ) عام ( ١٩٩٧ ) .

-في مجال توفير فرص عمل للنساء :

يعمل الاتحاد على توفير فرص عمل للنساء من خلال المحاور الآتية :
-محور ايجاد فرص العمل للنساء وحسب مؤهلاتهن الثقافية والعلمية
-محور دعم مشروع الاسر المنتجة ، وإقامة معارض دائمة لبيع منتجاتها، وتوفير المشاريع الصغيرة لهذه الاسر .

# الفصل الثالث : ادارة البيئة

****************************

## ٩- تعزيز أنشاء هيكل أستيطاني أكثر توازنا" من الناحية الجغرافية :

اكدت سياسات التنمية في العراق ومنذ منتصف السبعينات أهمية البعد المكاني لنشر ثمار التنمية على عموم محافظات القطر، وخلق نوع من التوازن بين المناطق الحضرية والريفية وبما يتناسب والامكانات التنموية لكل محافظة أو منطقة . وقد تمثلت هذه السياسات بنشر المشاريع التنموية على المحافظات كافة ، وكذلك المؤسسات التعليمية والصحية وتعزيز الخدمات في المناطق الريفية ، بما في ذلك خدمات الماء والكهرباء والطرق الريفية ، أضافة الى التشجيع الكبير ( خلال العقد الاخير ) الذي لقيه القطاع الزراعي .

ونتيجة لهذه السياسة التنموية والتي تعززت بمرور الزمن فقد تحققت خطوات واضحة باتجاه تخفيف التركيز السكاني العام والسكان الحضر بشكل خاص في المدن الكبرى وقد تمثل ذلك :

أولا":

تناقص حصة مدينة بغداد من السكان الحضر في القطر من ( ٣٦% ) عام ( ١٩٧٧ ) الى ( ٢٨% ) عام ( ١٩٩٧ ) .

ثانيا" :

تناقص معدل نمو سكان بغداد من حوالي ( ٦,٢% ) سنويا" للفترة ( ١٩٤٧ – ١٩٧٧ ) الى ( ٢,٨%) للفترة ( ١٩٧٧ – ١٩٨٧ ) و ( ١,٣% ) للفترة ( ١٩٨٧ – ١٩٩٧ ) .

ثالثا" :

تناقص معدل نمو سكان الحضر في القطر من حوالي ( ٦% ) سنويا" للفترة ( ١٩٤٧ – ١٩٧٧ ) الى ( ٤% ) للفترة ( ١٩٧٧ – ١٩٨٧ ) و ( ٢,٦٦% ) للفترة ( ١٩٨٧– ١٩٩٧)

رابعا" :

ازدياد مضطرد في معدل نمو سكان الريف من ( ٠.٣٠% ) سنويا" لمرحلة ما قبل عام ( ١٩٨٧ ) الى ( ٣,٦٣% ) سنويا" للفترة مابين ( ١٩٨٧ – ١٩٩٧ ) وهو ما يفسر أرتفاع الاهمية النسبية لسكان الريف في القطر من ( ٣٠% ) عام ( ١٩٨٧ ) الى ( ٣٢% ) في عام ( ١٩٩٧ ) وهي أول مرة منذ بداية هذا القرن يحقق فيها سكان الريف زيادة في أهميتهم النسبية الى مجموع سكان القطر ويتحول الريف من الممول الاساسي للهجرة الصافية الى المدن الكبرى الى محافظ على سكانة لا بل في بعض الحالات يتحول الريف العراقي الى مناطق جذب سكاني .

خامسا :

أرتفاع عدد المحافظات الجاذبة للسكان من ثلاث محافظات لغاية عام ( ١٩٧٧) الى ( ٩ ) تسع محافظات حاليا" .

سادسا :

تحقيق تحسن نسبي في التسلسل الهرمي للمستوطنات البشرية من خلال بروز عدد من المستوطنات المتوسطة الحجم ( ٣٠٠ – ٤٠٠ ) الف نسمة عام ( ١٩٨٧ ) مقارنة بهيمنة مدينة بغداد وكذلك ظاهرة أرتفاع معدلات النمو السكاني للمدن الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمدن الكبرى خلال العقدين الاخيرين .

سابعا" :

تقليل الهيمنة الاقتصادية للمدن الرئيسة وبالذات بغداد ضمن مجمل الهيكل الاقتصادي للقطر فعلى سبيل المثال لا الحصر ، بعد أن كانت بغداد ( ٧٠% ) من القيمة المضافة في القطاع الصناعي تنتج في بغداد أنخفضت هذة الحصه في الوقت الحاضر الى ( ٤٠% ) .

ثامنا :

تم اتخاذ اجراءات مهمة للسيطرة على البناء العشوائي في المدن ، وخاصة الكبيرة منها ، عن طريق أعادة أحياء المناطق العشوائية ، وتطويرها ضمن المخطط الاساسي للمدن ، وشمولها بالخدمات الاساسية أسوة بالاحياء السكنية النظامية ، مع قيام الجهات المسؤولة بأتباع سياسات للسيطرة على النمو العمراني المستقبلي داخل المدن ، عن طريق منع التجاوز على التصاميم الاساسية .

تاسعا :

بهدف دمج التنمية الريفية مع التنمية الحضرية وخلق التكامل بينهما وتقليل الفجوة التنموية والحضارية بين الحضر والريف وتعزيز مساهمة القطاع الريفي في الاقتصاد القومي وتعزيز أستقرار سكان الريف فقد أصدر مجلس قيادة الثورة في العراق في نهاية الربع الاخير من عام ( ١٩٩٧ ) قرارا" ينظم ويسهل أجراءات عملية الاستيطان والتعمير الريفي التي أعدت وأقرت في منتصف الثمانينات حيث هدفت هذه الخطة الى أختيار ( ٤٠ ) قرية ذات مقومات سكانية وتنموية لجعلها قرى تجهز بالخدمات الاساسية كافة لخدمة سكان أقليمها الريفي المباشر.

أن القرار المذكور سهل أجراءات توفير وتهيئة الاراضي سواء للسكن او النشاط الاقتصادي ( الزراعي ) وأعداد التصاميم الاساسية لهذه القرى وتهيئة الاستثمارات اللازمة لذلك من الموازنة العامة للدولة وأعطاء الصلاحية الى رؤساء الوحدات الادارية في منح اجازات البناء وعدم اللجوء الى الدوائر المركزية في المحافظات او بغداد بهذا الصدد .

وحدد مساحات الاراضي السكنية والنسب المسموحة للبناء فيها ونوعية المواد البنائية المسموح بها وبما يتلاءم مع الطبيعة المناخية والجغرافية للمنطقة التي تقع فيها المستوطنة الريفية.

وخلاصة أن التشريع المذكور قد هيأ القاعدة الارشادية لتنفيذ مشروع التطوير الريفي والقاعدة القانونية للسيطرة على البناء في الريف ومنع التجاوز على أراضي الدولة مستقبلا".

## ١٠ – ادارة عرض المياه والطلب عليها بطريقة فعالة :

أن ادارة مياه الشرب في العراق تتم من خلال مؤسستين ، هما دائرة ماء بغداد ، والمسؤولة عن هذه الخدمة لسكان مدينة بغداد ، والهيئة العامة للماء والمجاري في وزارة الداخلية ، والمسؤولة عن تجهيز الخدمة لبقية مدن وقصبات القطر ، تساعدها في ذلك دوائر فرعية على مستوى المحافظات .

في خدمة الماء في العراق تقدر على الاسس التالية :
أ- اقامة شبكة المشاريع تعتبر من مسؤولية الدولة ، وكذلك ترميم وتشغيلها .
ب- ان اجور استهلاك الماء يدفعها المواطن ، وان درجة استفادة هذه تتناسب مع حجم وكمية الماء المستهلك وان هذا التناسب هو لصالح الفئات محدودة الدخل ، وان خدمة الماء مازالت مدعومة لحد الان .

## ١١- التقليل من التلوث الحضري :

ترعى التصاميم الاساسية لكافة مدن العراق البعد البيئي في تحديد استعمالات الارض المختلفة والعلاقات بين هذه الاستعمالات ، الا أن بعض الانشطة في المدن الرئيسية ( وخاصة المناطق الصناعية ) لم تعد تنسجم مع الاستعمالات المحيطة بها ، بسبب التقادم والتوسع والنمو الحضري الجديد ، مما يتطلب ترحيل هذه النشاطات الى مواقعها الجديدة والمقررة بموجب التصاميم الاساسية .

وقد حالت ظروف الحصار المفروض على العراق دون تنفيذ هذا الاجراء بسبب ارتفاع الكلفة والمتطلبات الاخرى اللازمة .

يضاف الى ذلك معاناة المدن الرئيسية من التلوث البيئي الناجم عن قطاع النقل ، بسبب تقادم المركبات ونوعية الوقود المستعمل وعوادم السيارات ، والتي هي ايضا" احد نتائج استمرار الحصار .

ولتقليل من التلوث الحضري والتأثيرات البيئة فقد اقرت الدولة برنامجا" لترحيل بعض الخدمات الصناعية والحرفية الى مواقع صناعية جديدة مؤهلة لهذا الغرض .

## ١٢-تعزيز شبكة النقل الفعالة والسليمة بيئيا" :

خطى العراق وخلال عقدي السبعينات والثمانينات خطوات مهمة في تعزيز شبكات النقل داخل المدن وخارجها ، من خلال أستخدام مختلف وسائل النقل ، واخذ بنظر الاعتبار البعد البيئي والتوسعات المستقبلية في تصميم وتنفيذ هذه الشبكات .

أن ظروف الحصار الحالية تسببت في توقف النقل الجوي ، والنقل البحري والنهري . وتدني كفاءة استخدام النقل بالسكك الحديد ، وزيادة الضغط على شبكة النقل البري ، وفي الوقت الذي يصعب فيها أجراء صيانة أو توسعات على هذه الشبكة لما تحتاجه من توفير مبالغ عالية لهذا الغرض .

## ١٤- دعم الإليات أعداد وتنفيذ الخطط البيئية المحلية :

في العراق يوجد وفي كل محافظة ( وهي وحدة محلية ) ومجلس لحماية وتحسين البيئة ، واقسام فنية لحماية وتحسين البيئة ، كما يوجد لجان لحماية وتحسين البيئة على مستوى الوحدات الادارية الاصغر .

أن قسم حماية وتحسين البيئة في المحافظة وبالتنسيق مع اللجان المحلية للبيئة ودوائر التخطيط العمراني في المحافظات مسؤولة عن اقتراح البرامج والخطط البيئية على مستوى المحافظات والتي تقر من قبل مجلس المحافظة ، والذي بدوره يرفعها الى المجلس الاعلى لحماية وتحسين البيئة في القطر لتضمينها ضمن الخطة القطرية لحماية وتحسين البيئة .

كما يقوم مجلس حماية وتحسين البيئة ضمن المحافظات باقتراح السياسات والخطط البيئية على مستوى المحافظات والتي تقر على المستوى القطري .

اما في مجال تنفيذ الخطط البيئية ، فأن المجلس والاقسام البيئية ، هي المسؤولة عن متابعة تنفيذ الخطط والرقابة والنوعية البيئية ، واجراء الفحوصات والقياسات البيئية وتشخيص الأخزانات عن المخدرات الوطنية والتنسيق الأشتطة المختلفة .

تكفل هذه الالية ضمان السيطرة المستديمة على نوعية البيئة على مستوى المحافظة .

ومما تجدر الاشارة اليه ، ان الاحساس بأهمية ونوعية البيئة وعلاقتها المباشرة بالانسان ، اصبح متزايدا" ، فقد توسعت قاعدة الجهات الفنية بالبيئة ، وشكلت في بعض المحافظات جمعية اصدقاء البيئة تعنى بالتوعية والتثقيف والرقابة البيئية .

# الفصل الرابع : التنمية الاقتصادية

* * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * *

## ١٥- تقوية المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر ، ولاسيما تلك التي تقيمها النساء :

نبنت ستراتيجيات وبرامج التنمية في القطر ، ومنذ عدة عقود ، مبدأ تشجيع المشاريع الصغيرة ( أنتاجية كانت ، أم خدمية ) كأحد الوسائل المهمة للتنمية على المستوى المحلي ، وخاصة في المدن الصغيرة والمناطق الريفية .

وضمن هذا التوجه ، فقد تم تأمين المستلزمات الاساسية لتعزيز وتقويـــة دور المشاريع الصغيرة على المستوى الاقتصاد المحلي ، ومن خلال الوسائل التالية :

- توفير الارضي للمجمعات الحرفية والصناعات الصغيرة ، وبشروط ميسرة .
- توفير مستلزمات اقامة وتعزيز هذه الانشطة ، من مكائن ومعدات ومستلزمات انتاجية وخدمية .
- تأمين قنوات التسويق الملائمة .
- وأخيراً ، تبنت الدولة تفعيل الطاقات المعطلة ( المهنية ، والتخصصيـــة مثـــل الاطباء والمهندسين ) وخاصة ربات البيوت ( طبيبات ، مهندسات ، ذوو المهن الطبية والصحية ، المدرسون ..الخ ) من خلال السماح باستغلال جـــزء مـــن مساكنهم ، وبما لايؤثر على الخصوصية الاجتماعية للمكان ، لممارسة انشطتهم ، مع قيام الوزارات المعنية بتأمين مستلزمات انجاح هذه التجربة ، وحسب اختصاص هذه الوزارات وانشطتها .

كما وان الاتحاد العام لنساء العراق ، وخلال نشـــاطه علـــى مـــدى الســـنتين الماضيتين ، تمكن من توفير مئات من فرص العمل ، ودعم لمشاريع صغيرة تقيمها ربات البيوت ، وذلك بتوفير الارصدات المالية اللازمة عـــن طريـــق القـــروض والاشتراكات ، مع ضمان منافذ تسويقية لهذه المنتجات ، اضافة الى قيامة بتدريب الكوادر النسوية على مختلف المهن والحـــرف الصغـــيرة ، مـــن خـــلال دورات تخصصية مهنية تتراوح بين أسبوع ، وعدة أسابيع .

أضافة للنشاط النسوي ، فقد بادر الاتحاد العام لشباب العراق ( وهو منظمـــة تعنى بشؤون الشباب في القطر ) بايجاد فرص عمل للطلبة والشباب ( خصوصـــا خلال العطلة الصيفية ) وحققت تجربته خلال العام ١٩٩٩ تشغيله حوالي ٦٢ الـف طالب وشاب ، في فرص عمل وقتية ودائمية ، مع أكثر من ٢١ الف فرصة عمـــل لغاية ٢٠ / ٦ / ٢٠٠٠ ، مع مساهمته بانشـــاء المشـــاغل الانتاجيـــة للفتيـــات ، والمشاغل الحرفية ومعامل السيراميك في مختلف مراكز الشباب المنتشرة على عموم القطر ، ربطر تقرير :- الاولي تاهيلي تدريبي ، والثاني انتاجي ذو مـــردود مادي يستفيد منه الشباب كفرصة عمل وانتاج .

١٥ - تشجيع تكوين تعاون الكيان بين القطاعين العام والخاص :

كما هو معروف تعد القطاعات الحكومية وسلطات الحكم المحلي ومنظمـــات المجتمع المدني بجميع فئاتها العناصر الأساسية للشراكات حتى تحقيق التنمية المستدامة للانسان والمستوطنات البشرية في العراق بالاضافة الى الدور المعطى

وضمن هذا التوجه ، فقد تم تأمين المستلزمات الاساسية لتعزيز وتقويـــة دور المشاريع الصغيرة على المستوى الاقتصاد المحلي ، ومن خلال الوسائل التالية :

- توفير الارضي للمجمعات الحرفية والصناعات الصغيرة ، وبشروط ميسرة .
- توفير مستلزمات اقامة وتعزيز هذه الانشطة ، من مكائن ومعدات ومستلزمات انشائية وخدمية .
- تأمين قنوات التسويق الملائمة .
- دعم " تبنت الدولة تفعيل الطاقات المعطلة ( المهنية ، والتخصصيـــة مثـــل الاطباء والمهندسين ) وخاصة ربات البيوت ( طبيبات ، مهندسات ، ذوو المهن الطبية والمسحية ، المدرسون ..الخ ) من خلال السماح باستغلال جـــزء مـــن مساكنهم ، وبما لايؤثر على الخصوصية الاجتماعية للسكن ، لممارسة انشطتهم ، مع قيام الوزارات المعنية بتأمين مستلزمات انجاح هذه التجربة ، وحسب اختصاص هذه الوزارات وعلاقتها .

كما وان الاتحاد العام لنساء العراق ، وخلال نشـــاطه علـــى مـــدى الســـنتين الماضيتين ، تمكن من توفير مئات من فرص العمل ، ودعم لمشاريع صغيرة تديمها ربات البيوت ، وذلك بتوفير الارصادات المالية اللازمة عـــن طريـــق التبرعـــات والاشتراكات ، مع ضمان منافذ تسويقية لهذه المنتجات ، اضافة الى قيامة بتدريب الكوادر النسوية على مختلف المهن والحـــرف الصغـــيرة ، مـــن خـــلال دورات تخصصية مهنية تتراوح بين أسبوع ، وعدة أسابيع .

اضافة للنشاط النسوي ، فقد بادر الاتحاد العام لشباب العراق ( وهو منظمـــة تعنى بشؤون الشباب في القطر ) بايجاد فرص عمل للطلبة والشباب ( خصوصـــا خلال العطلة الصيفية ) وحققت تجربته خلال العام ١٩٩٩ تشغيله حوالي ٦٢ الـف طالب وشاب ، في فرص عمل وقتية ودائمية ، مع أكثر من ٢١ الف فرصة عمـــل لغاية ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٠ ، مع مساهمته بانشـــاء المشـــاغل الانتاجيـــة للخياطـــة ، والمشاغل الحرفية وورشات السيراميك في مختلف مراكز الشباب المنتشرة على تعميم القطر ، ربطر تقرير :- الاولي تاهيلي تدريبي ، والثاني انتاجي فو مـــردود مادي يستفيد منه الشباب كفرصة عمل وانتاج .

١٥ - تشجيع تكوين تعاون الشباب بين القطاعين العام والخاص :

كما هو معروف تعد القطاعات الحكومية وسلطات الحكم المحلي ومنظمـــات المجتمع المدني بجميع فئاتها العناصر الأساسية للشراكات من تحقيق التنمية المستدامة للانسان والمستوطنات البشرية في العراق بالاضافة الى الدور المحلي

للسلطات المحلية ومجالس الشعب المحلية في تنظيم وادارة المستوطنات البشرية والذي تكفله القوانين الوطنية ، واخرها قانون مجالس الشعب المحلية رقم ( ٢٥ ) لسنة ( ١٩٩٥ ) ، فقد شجعت الدولة في السنوات الاخيرة مساهمة المواطنين في تمويل العديد من الانشطة الخدمية في مدنهم وقراهم وخصصه في مجال تبليط الطرق والجسور وخدمات الاصلاح البيئي أذ تبرع العديد من المبسورين ببناء مدارس ومستشفيات ، وتوفير الخدمات اللازمة لها وعلى حسابهم الخاص . كما تبنت الدولة في بداية عام ( ١٩٩٨ ) مبدأ تشجيع مشاركة المواطنين في تمويل برامج بناء المدارس والجامعات في عموم محافظات القطر واعطاء الاولوية لتنفيذ البرامج في المحافظات التي تحقق جمع التبرعات بما يغطي نسبة ( ٥٠% ) من كلفة تنفيذ البرامج الخاصة بها وتخصيص نسبة (٥٠% ) المتبقية من الموازنة العامة للدولة وقد أجيز بموجب هذه الخطة تنفيذ ( ٢٩٨ ) مدرسة وتوسيع واضافة ( ١٩٣ ) جناح دراسي مع اجراء ترميمات متفرقة في فئات المدارس خلال الاعوام ( ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ) نتيجة استجابة المواطنين في المحافظات وبهدف تشجيع بقاء المعلمين والمدرسين في المناطق النائية وتقديم خدماتهم الى ابناء هذه المناطق فان الدولة اقرت في تشرين الثاني من عام ( ١٩٩٨ ) مبدأ قيام مجالس الشعب المحلية في المناطق النائية بتأمين ما لايقل عن (٥) وحدات سكنية تمول محليا عن طريق المشاركة الجماهيرية لاسكان الهيئات التعليمية والتدريسية في تلك المناطق والمنقطعة من مناطق بعيدة .

وضمن توجه تعزيز المشاركة الجماهيرية والشراكة في تطوير وادارة المستوطنات البشرية والموروث التاريخي للقطر فقد أصدر مجلس قيادة الثورة في العراق في ايلول عام ( ١٩٩٦ ) قرارا بمساهمة المواطنين في بناء جامع الحاوية في سامراء التي يعود تاريخ أنشائه الى العهد العباسي .

## الفصل الخامس : الادارة الجيدة

* * * * * * * * * * * * * * * * * * * * *

### ١٧- تعزيز اللامركزية وتقوية السلطات المحلية :

ان التأكيد على هذا الجانب ليس بجديد على التشريعات العراقية ، فقد تم التأكيد عليه منذ اول قانون لادارة البلديات رقم ( ٨٤ ) لسنة ١٩٣١ ، وأكد عليه قانون

ادارة التنمية رقم ( ١٠٠ ) لسنة ١٩٦٤ ، حيث خصص قسماً تابعاً ( للعمل الريفي ) للعناصر الادارية ، التي هي عبارة عن مجالس منتخبة وفق اسس تمثيلية ، وحدد لتلك المجالس وظائف ومهام محددة ، تتعلق بالتخطيط والتنمية المحلية ، وفي عام ١٩٩٥ صدر قانون مجالس الشعب المحلية رقم ( ٣٥ ) لسنة ١٩٩٥ ، واعتبر هذا القانون طفرة نوعية في مجال المشاركات الجماهيرية في ادارة وتخطيط وتنمية المراكز الحضرية والريفية من خلال مجالس محلية تبدأ من مستوى أصغر وحدة ادارية .

وقد حدد القانون مهام عديدة يمكن تصنيفها على النحو الآتي :-

- في مجال تخطيط التنمية المحلية :
- وتتضمن مهامه في هذا المجال المشاركة في اعداد المخططات العمرانية من خلال اقتراح اتجاهات ومجالات التوسع العمراني للمستقرات البشرية وتغيير الاستعمالات التي تتضمنها مخططات استعمالات الارض بما يتلائم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .
- اقتراح المناطق المخصصة للاغراض المختلفة وفق الشروط والضوابط المحددة لها بموجب تعليمات صادرة من الجهات ذات العلاقة .
- اقتراح تطوير المناطق القديمة بما يؤمن رفع مستوى الخدمات والبنى الارتكازية في تلك المناطق .
- التصديق على المخططات العمرانية المعدة للمدن والقصبات والقرى المرشحة للتطوير .
- اقتراح والمصادقة على المشاريع التنموية المحلية وخاصة مشاريع الخدمات والبنى الارتكازية .
- في مجال المتابعة والمراقبة :

تضطلع مجالس الشعب المحلية في هذا المجال ، بعدد من المهام ، ويمكن تلخيصها بالآتي :-

- التفتيش والرقابة على النشاطات المختلفة الواقعة ضمن حدود المراكز الحضرية من أجل تحقيق راحة المواطنين وتحقيق اهداف الصحة العامة .
- المحافظة على بيئة المدينة من خلال مراقبة الفعاليات التي تلوث البيئة وتحديد الاجراءات الواجب اتخاذها بشأن منع التلوث والحد منه .
- مراقبة تنفيذ المشاريع الخاصة بالخدمات والحدائق العامة التي تخدم المركز الحضري ومتابعة حسن تنفيذها من قبل الجهات المعنية .

ومن الجدير بالذكر بأن عدد المهام تشمل مجالس الشعب المحلية من مستوى الناحية الى مستوى مركز المحافظة .

## ١٨- تشجيع اللامركزية لإدارة وتطوير المدن والمراكز الحضرية :

- خلال فترة السنوات الخمس الماضية حصل تطور كبير في تعميق مبدأ اللامركزية حيث تم في هذا المجال الآتي :-

- تحول المؤسسات البلدية الى مؤسسات تمويل ذاتي ، تعمل على تحقيق مصادر تمويل خاصة بها لاستخدامها في مجالات تنمية وتطوير المراكز الحضرية وعدم الاعتماد على التمويل المركزي .

- المساهمة الفاعلة للحكومة في تنفيذ مشاريع تخدم المراكز الحضرية مثل : الخدمات التعليمية ، الصحية ، تبليط الطرق .... الخ من الخدمات والمرافق العامة، وقد جرى في هذا المجال أنشاء العديد من تلك المرافق في مدن مختلفة من القطر .

- مساهمة الدولة بنسبة ٥٠% من كلفة المشاريع الخدمية للمراكز الحضرية اذا قدم المواطنين مساهمة لا تقل عن ٥٠% من كلفة انشاء الخدمات والمرافق العامة التي تتطلب استثمارات كبيرة .

- أعتماد مبدأ العمل الجماعي لأعادة تأهيل الاحياء السكنية ومناطق مختلفة من المدن والمراكز الحضرية ( تحشيد الطاقات ) .

## ١٩- دور مجالس الشعب المحلية في بناء القدرات والشراكات لإدارة وتنمية المدن :

في ضوء المهام التي حدد قانون مجالس الشعب المحلية لسنة ١٩٩٥ فقد لعبت هذه المجالس دوراً جيداً ، وفي مجال تحشيد طاقات المواطنين من أجل القيام بأعمال تخص تطوير المدن والمراكز الحضرية ، والمساهمة في أعمال تنظيفها وتجميلها وبما يحقق الراحة للمواطنين ، الا أن الظروف التي يمر بها القطر جعلت من هذه المهمة تواجه بعض العقبات خاصة في مجال مساهمة الدوائر الفنية بسبب محدودية أمكانياتها الفنية والمالية التي تتطلبها العملية ، وقد جرت حملات عديدة ساهم فيها المواطنين بشكل فاعل في مجال أعادة تأهيل بعض الاحياء السكنية ، والمهمة مستمرة على نطاق ضيق بسبب المعوقات التي تطرقنا اليها .

# الفصل السادس : التعاون الدولي

* * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * *

## ٢٠ - تعزيز التعاون والشراكة الدوليتين :

يولي العراق أهتماما للتعاون والتنسيق على المستويين الاقليمي والدولي في مجال التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية . وأن ذلك يتخذ الاشكال التالية :

- تعاون مشترك مع المنظمات الاجتماعية لاسكان تأهيل بعض مرافق البنى الارتكازية و الاحياء السكنية المختارة ، وأخرها مشروع أعادة تأهيل منطقة مختارة في بابل مسلم و الشطة ، والذي يتم تنفيذه بأسلوب المشاركة بين أمانة بغداد و اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق من جهة ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية من جهة أخرى، حيث يقوم الجانب العراقي بتوفير المستلزمات المحلية من خبرات ، ومعدات وكوادر بشرية ومستلزمات أدارية ، فيما يقوم جانب الامم المتحدة بتوفير التمويل وتدريب الكوادر في مجال أعادة تأهيل الاحياء السكنية وتعزيز المشاركة المجتمعية .
- مشاركة العراق وبشكل فعال في معظم المؤتمرات والندوات والمشاورات الاخرى ذات العلاقة بالمستوطنات البشرية على المستويين الاقليمي والدولي .
- الاستفادة من الفرص التدريبية التي توفرها المنظمات الاقليمية والدولية المختصة ، على الرغم من محدوديتها

## الفصل السابع . العمل والمبادرات المستقبلية

* * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * *

أن وضع واقتراح خطط مستقبلية لتنمية الماوى والتنمية الحضرية المستدامة وبناء القدرات المحلية مرهونة برفع الحصار المفروض على العراق ، والذي يعيق ويعطل الخطط الكفيلة بتحسين ظروف المعيشة وتوفير الخدمات الاساسية للمدن العراقية .

أن الجهود الوطنية الحالية مكرسة بالدرجة الاساس لايقاف وتحديد التداعي والتدهور الحاصل في الرصيد السكني والبنى الارتكازية وخدمات الاصحاح البيئي للمدن .

* * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * *

* * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * *

* * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * *

* * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * *

W.Z.